تاريخ الإرسال: 2018/08/28 تاريخ القبول:2018/09/30

الحماية القانونية للموروث الثقافي المادي وأثرها في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر

The legal protection of physical cultural legacy and its impact in the promotion of touristic investment in Algeria

د. محمد سويلم
bouhadda.mohammed@univ-ghardaia.dz
جامعة غرداية
أ. محمد سعد بوحادة
mohsaadboh@gmail.com
جامعة غرداية

الملخص:

يعد الموروث الثقافي لأي بلد تعبيرا جلياً عن هويته الوطنية والإنسانية في مراحل زمنية وتاريخية مختلفة، وهو يشمل الموروث المادي وغير المادي، وظهرت العديد من المنظمات الدولية تطالب بحماية المورث الإنساني، كما عقد عدة اتفاقيات في هذا الشأن وأوكلت لمنظمة اليونسكو إحصاء وتصنيف المورث المادي.

فالجزائر يوجد بها عديد من المواقع الأثرية هامة، تمّ تصنيف العديد منها من طرف منظمة اليونسكو كتراث إنساني وعالمي، جعلت من الجزائر قبلة للوافدين من مختلف جهات العالم، فهذا التنوّع الثقافي من شأنه أن يسهم في تطوير القطاع السياحي، على اعتبار أنّ السياحة التراثية هي المقوّم الأساسي للسياحة والذي يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع في العديد من الميادين.

الكلمات المفتاحية: تراث الثقافي المادي؛ السياحة؛ استثمار

Abstract :

The cultural heritage of any country is a direct expression of its national and humanity identity in different historical eras, this heritage might be physical (material) and non-physical in nature.

Many international organizations call for the protection of the humanity legacy, furthermore several agreements were made for this objective intrusting the UNESCO for counting and classifying the Testator.

Algeria has many important archaeological sites, many of which have been classified by UNESCO as universal human heritage. This made Algeria a destination for different class of people from all the world. This will eventfully would contribute to the development of the tourism sector knowing that Heritage Tourism is one of the main ingredients in tourism, which is beneficial to the economy and society in many fields.

Key Words: Physical (material) Cultural Heritage ; tourism ; investment

مقدمة:

تعتبر الجزائر من أهم الدول التي تمتلك مخزونا تراثيا وثقافيا عريقا، على صعيد بلدان العالم العربي والإسلامي وحتى العالمي، وهو التراث الذي تراكم طيلة مراحل، وعبر قرون من الزمن، ناهيك عن تعاقب الحضارات عليها، من الأمازيغية والفينيقية، إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، وهو ما جعل منها مرآة عاكسة لماضيها وحاضرها ومستقبلها. والتراث الثقافي المادي واللاّمادي للجزائر جعلها وجهة سياحية بامتياز، لاكتشاف الآثار والمعالم القيمة التي يزخر بها هذا الوطن، كما أنّ غناها بالمنشآت الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والعلمية أهّلها لأن تكون عماد النشاط الثقافي والسياحي، وأكسبها مكانة مهمة على صعيد المنتوج السياحي الوطني، وفضلا عن ذلك منحها شهرة دولية متميّزة.

فالحكومات الحالية كرست جهودها بالاستثمار في السياحة التراثية سيما بعد الازمة المالية التي تشهدها الجزائر نتيجة اعتمادها على اقتصاد ريعي، وكذا هشاشة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية أسوة بدول الجوار. وعلية عكفت وزارة السياحة وبالتنسيق مع العديد الوزرات سيما الثقافة منها الى توحيد الجهود الاهتمام لإحياء التراث المادي، ونشره في أبهى حلة تعزيزاً لدوره الحضاري. وحمايته من

العبث والسرقة والنهب، وهذا باستصدار نصوص قانونية وتنظيمية لتعريف به وجرده وتصنيفه وطنيا ودوليا.

وفي هذا سنستعرض أهمية التراث الثقافي المادي، والجذب السياحي الذي يستدعي الاهتمام والعمل على تطويره والحفاظ عليه وتشجيع الاستثمار فيه، وزيادة عدد السياح إليه، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى يمكن ان يكون للاهتمام بالتراث الثقافي المادي دور في للدفع بترقية قطاع السياحة في الجزائر؟

وعليه تتفرع عن هذه الإشكالية، تساؤلات فرعية هي:

- كيف فسر الفقه والتشريع التراث الثقافي المادي؟
- ما أنواع التراث الثقافي المادي المشمول بالحماية القانونية؟
- ما المقصود بالسياحة بوجه عام والسياحة التراثية بوجه خاص؟
- ما النتائج المرجو تحقيقها نتيجة الاهتمام بالسياحة التراثية في الجزائر؟

والمنهج المعتمد في مداخلتنا هو المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إعطاء تعريفات فقهية وسرد نصوص ومواد قانونية حول السياحة والتراث الثقافي المادي، وكذا تحليل ووصف العلاقة بين الاهتمام بالتراث الثقافي المادي وقطاع السياحة، الذي يهدف الى تحقيق نمو اقتصادي ويحدد طبيعة العلاقة وأشكالها، وذلك بالاعتماد على المحاورين التالين:

المحور الأول: الموروث الثقافي المادي والسياحة التراثية من منظور فقهي وقانوني.

يعد موضوع الاهتمام بالموروث الثقافي سواء مادي او اللامادي من بين المواضيع الحساسة المهمة، والجديرة بالدراسة في الوقت الراهن، فالموروث الثقافي يعد عنصر جذاب للسياح، وزاد الاهتمام به في الآونة الأخيرة؛ في العديد من مدن العالم مثل الجزائر، ولذلك فكان لزاما علينا؛ من معرفة ماهية الموروث الثقافي سيما المادي موضوع الدراسة، ودراسة الجوانب القانونية المتعلقة به، تم التطرق لمفهوم

السياحة التراثية، لما له من دور بالغ الأهمية في التنظيم والتسيير العلمي للمجال السياحي وتنميته.

أولا: مفهوم الموروث الثقافي يتم التعرض لتعريف الموروث الثقافي من منظور الفقه، تم التشريع الجزائري إلى جانب ذلك يتم تحديد أنواع التراث الثقافي، من خلال ما يلي:

أ- تعريف الموروث الثقافي:

01- تعريف الفقهي للموروث الثقافي: قبل إعطاء تعريف دقيق لمصطلح الموروث الثقافي، وجب الإشارة الى ان هذه المصطلح مركب من كلمتين" التراث" و" الثقافة " لكل منهما دلالته:

-**التراث:** في معاجم اللغة العربية وفي الأدب العلمي العربي هو (ما ورثناه عن الأجداد) وأصلها من ورث يقول ابن منظور في لسان العرب المحيط، ورثه ماله ومجده[1] .

-**الثقافة:** اصلها من ثقف الشيء ثقفا وثقافا و ثقوفة: حذقه. ويقال رجل ثقف: حاذق فهم[2]، وفي معجم المعاني الجامع هي "العلومُ والمعارفُ والفنون التي يُطلب الحذق فيها " [3].

بالرغم الاستخدام المنتشر والمتزايد لمصطلح التراث الثقافي، الا انه لا يوجد تعريف دقيق له، نظرا لاختلاف الحاصل في تفكير وعادات والتقاليد الممارسة في العديد من الدول، بل في الدولة نفسها، ومع ذلك هناك اجتهادات من منظمات دولية وأخرى فقهية نورد بعضها:

- **تعريف منظمة اليونيسكو للتراث الثقافي** بانه: "هو ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التي تخص مجموعة ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة، وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة"[4].

- **وعرفه اخرون** بانه:" هو حصيلة خبرات أسلافنا الفكرية او الاجتماعية والمادية، المكتوب والشفوي، الرسمي والشعبي، اللغوي وغير اللغوي، الذي وصل إلينا من الماضي البعيد والقريب "[5] .

رغم التعريفات المتعددة التي أطلقت على التراث الثقافي إلا أنها تجتمع في كونه يجمع الذاكرة الجماعية الوطنية، لأن التراث يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالة النقل والاستمرار ،والتي هي في صميم معنى التراث من حيث اللغة و الاصطلاح. فالتراث الثقافي يعبر عن العادات و التقاليد لمجتمع من المجتمعات، ويمتاز بالاستمرارية بالتوارث جيلا بعد جيل، ومن ثم يبقى حيا في ضمائر وعقول كل شعب او جماعة بشرية، ولا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى وإنما يشتمل أيضاً على ما يفعل وما يظهر للعيان.

02- التراث الثقافي من منظور قانوني: منذ انضمام الجزائر لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972 وغيرها من الاتفاقيات ذات الشأن، فالمتتبع للقوانين الجزائرية يجد ان المشرع نص على حماية التراث الثقافي منذ الاستقلال من خلال الأمر 67-281 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والأثار التاريخية والطبيعية[6]، هذا الأخير تم إلغاءه واستحداث مكانه قانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي[7]، أين عرفت المادة ثانية منه التراث الثقافي بأنه: **<< ...جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والاقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.**

وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا.>>[8]

مما سبق يفهم ان المشرع الجزائري حاول إعطاء تعريف دقيق للتراث الثقافي بمختلف عناصره سواء كان عقار او منقول، او كان تراث معنوي غير مادي، عاما او خاصا.

ب- أنواع الموروث الثقافي المشمولة بالحماية القانونية: هنالك عدة تصنيفات اعتمدها الفقه في تمييز بين التراث الثقافي، إلا أنها اتفقت على وجود تراث مادي وآخر لا مادي، وبالعودة الى التشريع الجزائري نجد ان المشرع اشار في مادته الثالثة من قانون رقم 98-04 الى ثلاثة اقسام التالية:

- الممتلكات الثقافية العقارية
- الممتلكات الثقافية المنقولة
- الممتلكات الثقافية غير المادية.

ثانيا- التراث الثقافي المادي المشمول بالحماية: نتطرق لمضمون التراث الثقافي المادي، تم تحديد موقف التشريع الجزائري منه وفق مايلي:

أ- مضمون التراث الثقافي المادي: ويراد بها كل الأشياء التي من صنع الإنسان أو يستخدمها للتوافق مع البيئة وقد تتدرج عنه الأشياء من الأواني الفخارية التي استخدمها الإنسان البدائي إلى مركبة الفضاء في البلاد الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية[9]. أي أن التراث الثقافي المادي هو كل ما يستطيع أن يلمسه الإنسان من عناصر وأشياء التي تخضع دائما لعامل التغير المستمر والتي سعى الإنسان لاكتسابها أو اختراعها من أجل إشباع حاجاته الأساسية. وتتمثل الثقافة المادية في العمارة بشكل عام كالمواقع الأثرية و المدن العتيقة والمتاحف الافتراضية أوالمتاحف التي بلا حدود خاصة، والمباني والمنشآت ومختلف وسائل النقل، وأيضا الفنون والآداب وهي ما يطلق عليها بالتراث الأدبي والفني وتتمثل في الملابس والحلي والآلات الموسيقية والمخطوطات والصناعات الحرفية اليدوية وغيرها.[10]و هو ما تزخر به بلادنا خاصة في جنوبنا الكبير.

ب- موقف التشريع الجزائري من التراث الثقافي المادي: يشمل التراث الثقافي المادي وفق القانون الجزائري شقين تراث مادي ثابت (الممتلكات الثقافية العقارية) تراث مادي منقول (الممتلكات الثقافية المنقولة).

ب-01- التراث المادي الثابت: والتي تُعرف في لغة الأثريين بالآثار الثابتة يتمثل في ما يُخلفه الأجداد من آثار ظلت باقية من منشآت دينية وجنائزية كالمعابد

،المقابر والأضرحة ،المساجد والجوامع، ومبان حربية ومدنية مثل الحصون والقصور، القلاع والحمامات، والسدود والأسوار.

بالرجوع الى المادة 08 من قانون 98-04 نجد ان المشرع الجزائري اقر بضرورة جرد وتصنيف والمحافظة على مجمل الممتلكات الثقافية العقارية والتي تشمل كل من:

- **المعالم التاريخية:** ويراد بها "أي إنشاء هندسي معماري منفرد أو مجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أو على تطور هام أو حادثة تاريخية. والمعالم المعنية بالخصوص هي المنجزات المعمارية الكبرى، والرسم، والنقش، والفن الزخرفي، والخط العربي، والمباني أو المجمعات العلمية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي، وهياكل عصر ما قبل التاريخ والمعالم الجنائزية أو المدافن، والمغارات، والكهوف واللوحات والرسوم الصخرية، والنصب التذكارية، والهياكل أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني"[11] .

- **المواقع الاثرية:** ويقصد بها تلك "مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة وتشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، بما في ذلك باطن الأراضي المتصلة بها، ولها قيمة من الوجهة التاريخية أو الأثرية أو الدينية أو الفنية أو العلمية أو الإثنولوجية أو الانتروبولوجية. والمقصود بها على الخصوص المواقع الأثرية بما فيها المحميات الأثرية والحظائر الثقافية."[12]

- **والمجموعات الحضرية أو الريفية:** ويراد بها " القصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها، والتي تكتسي بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها"[13].

ب- 02- التراث المادي المنقول: والتي يُطلق عليها الأثريون الآثار المنقولة، ويتمثل في الغالب: القطع النقدية والتحف الفنية والناتجة عن الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء، ومنها كذلك القطع الخزفية والفخارية والكتابات الأثرية

والعملات والأختام والحلي والألبسة التقليدية والأسلحة، وبقايا المدافن والمخطوطات ووثائق الأرشيف والمخطوطات [14] .

ولقد نظم المشرع الجزائري الممتلكات المادية المنقولة في نص المادة 50 من قانون 98-04 تشمل الممتلكات الثقافية المنقولة على وجه الخصوص ما يأتي[15]:

- ناتج الاستكشافات والأبحاث الأثرية في البر وتحت الماء .
- الأشياء العتيقة مثل الأدوات، والمصنوعات الخزفية، والكتابات، والعملات، والأختام، والحلي والألبسة التقليدية والأسلحة، وبقايا المدافن،
- العناصر الناجمة عن تجزئة المعالم التاريخية،
- المعدات الأنتروبولوجية والإثنولوجية،
- الممتلكات الثقافية المتصلة بالذين وبتاريخ العلوم والتقنيات، وتاريخ التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي،
- الممتلكات ذات الأهمية الفنية مثل :

- اللوحات الزيتية والرسوم المنجزة كاملة باليد على أية دعامة من أية مادّة كانت،
- الرسمات الأصلية والملصقات والصور الفوتوغرافية باعتبارها وسيلة للإبداع الأصيل،
- التجميعات والتركيبات الفنية الأصلية من جميع المواد مثل منتجات الفن التمثالي والنقش من جميع الموادّ، وتحف الفن التطبيقي في مواد مثل الزجاج والخزف والمعدن والخشب... إلخ ،
- والكتب والوثائق والمنشورات ذات الأهمية الخاصة،
- المسكوكات (أوسمة وقطع نقدية) أو الطوابع البريدية،
- وثائق الأرشيف بما في ذلك تسجيلات النصوص، والخرائط وغير ذلك من معدات رسم الخرائط، والصور الفوتوغرافية، والأفلام السينمائية، والمسجلات السمعية، والوثائق التي تقرأ عن طريق الالة.

ثالثا – تحديد المقصود بالسياحة التراثية واساسها:

ويتم التطرق فيه لمفهوم العام للسياحة أولا، والسياحة التراثية ثانيا، تم أسس السياحة الفعالة، وذلك من خلال ما يلي:

أ- مفهوم سياحة التراث المادي:

01- تعريف السياحة: تعددت مفاهيم السياحة وذلك بتعدد ميادينها و انعكاساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، و استأثرت باهتمام الباحثين والدارسين من رجالات الفكر في الاقتصاد والسياسة، وبذلك تنوعت الرؤى الواردة بشأنها في العلوم الحديثة تبعا لنوع التمييز بينها وظهور مصطلحات جديدة[16]، منها السياحة الدينية والسياحة التراثية موضوع الدراسة وغيرها من الأنواع.

وبالرجوع **المعنى اللغوي** لكلمة السياحة تعني التجول، الضرب في الأرض، فيقصد بها السير والانتقال من مكان إلى مكان آخر حيث نجد أن عبارة (ساح في الأرض) تعني ذهب وسار على وجه الأرض، كما أن لفظ السياحة من إحدى الألفاظ المستعملة في اللغات اللاتينية. ففي اللغة الإنجليزية نجد أن كلمة Tour تعني يجول ويدور؛ أما كلمة Tourisme المشتقة من Tour فتعني الانتقال والدوران[17].

أما **المعنى الاصطلاحي** لكلمة السياحة فوردت عدت تعريفات ندكر منها تعريف العالم الألماني"Cuyer Frauler" السياحة: "**هي ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة؛ إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس إلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة عن الجماعة الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة وثمرة تقدم وسائل النقل**"[18]

02- مفهوم السياحة التراثية: تعرّف السياحة التراثية على انها " تجربة سفر باتجاه الماضي حيث الجذور وعمق التاريخ، من خلال أماكن أو أنشطة أو مهن أو تقاليد

تمثل أصالة الناس وحكايات الماضي التي تعني فيما تعنيه التاريخ والثقافة والمجتمع والموارد الطبيعية".

03- واقع سياحة التراث المادي في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك تراث مادي به بعد تاريخي وحضاري، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البعد المتميز[19] .هذا الموروث الثقافي المادي مكّن الجزائر من دخول عالم السياحة الثقافية على المستوى العالمي، ليُصبح حلقة مهمة ضمن الجولات السياحية للمدن و المواقع الاثرية المتواجدة عبر مختلف ربوع الوطن. ونتيجة لما يتوفّر عليه وطننا من مواقع أثرية هامة، تمّ تصنيف بعضها من طرف منظمة اليونسكو كتراث إنساني وعالمي في ما لايزال البعض الآخر، و نذكر هنا بعضا من ابرز ما تزخر بع ربوع الجزائر:

- **حفريات الطاسيلي و الهقار**: أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع الجيولوجية . ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفريات العالمية من حيث طبيعته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة[20]. يضاف اليه المواقع الأثرية بالهقار الكبير و جدارياته الصخرية.

- **ضريح تينهنان:** تعتبر هذه الملكة الأم الروحية للطوارق بتمنراست. و تينهنان استقرت بمنطقة الأهقار وأسست سلالة الطوارق والضريح مبني من حجارة ذات شكل بيضوي، ويبلغ سمك السور المحاط به 1.4 م، وينقسم الضريح إلى 11 غرفة غير منتظمة الشكل، باستثناء الغرفة الجنائزية التي تحتوي قبر تنهينان. أما الغرفة التي وجد بها الهيكل العظمي فهي محاطة برواق دائري، كما نحتت حول الضريح ثلاثة عشر معالم جنائزية صغيرة. أن تاريخ الضريح يعود إلى حوالي القرن الرابع الميلادي، حسب الأدوات التي عثر عليها بجانب الهيكل كالمجوهرات والأواني الخاصة بالطقوس الجنائزية[21].

– **معالم مدينة شرشال:** يتواجد في مدينة شرشال العديد من المعالم الأثرية الرومانية مثل السور الروماني والمدرج الروماني وغيرها من المعالم الفريدة.

– **مدرج جميلة:** فهو موقع أثري بولاية سطيف، عبارة عن مدرج روماني، صنّفته اليونسكو ضمن مواقع التراث العالمي، يمتد تاريخها إلى عهد الإمبراطورية الرومانية[22].

– **تيمقاد:** تقع تيمقاد على بعد 36 كلم شرق ولاية باتنة وهي مدينة بناها الرومان في سنة 100 ميلادية وصنفت سنة 1982 كواحدة من المدن التراثية العالمية من قبل منظمة اليونيسكو التابعة للأمم المتحدة ، ويقام بها مهرجان الدولي كل سنة في صرح مسرح المدينة الأثري مما جعله قبلت للزوار[23].

– **ضريح إيمدغاسن:** المتواجد باتنة وهو ضريح نوميدي ، اذ يعتبر من أقدم المعالم الأثرية بالجزائر، تم تشيّده في القرن الثالث قبل الميلاد، ويعرف بضريح الملوك النوميديين، وضريح سيفاكس، تحيط به مجموعة من القبور البربرية ويتوسّط سهولا شاسعة تحدّها جبال حزام وتافروت، يتّخذ الضّريح شكلا مخروطيا ذو قاعدة أسطوانية يبلغ قطرها 59 م، علوه 20 م ويحاط ب 60 عمودا[24]

– **حي القصبة:** المتواجدة في الجزائر العاصمة، فالقصبة تعتبر مركزا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة وقصور غاية في الجمال والتصميم، تم أدرجت في 1992 من طرف اليونيسكو في سجل التراث العالمي[25].

– **قصور تيميمون:** الكائنة بولاية ادرار بالجنوب الجزائري، تحتضن عددا هائل من القصور ذات الطابع السياحي والجديرة بالاهتمام، منها تلك المتواجدة بأولاد سعيد ،اغزر، أولاد عيسي، مع العلم أن إقليم القورارة يحتضن أكثر من 300 قصر[26] الى جانب قصور منطقة توات.

– **قصور وادي ميزاب:** المتواجدة في ولاية غرداية اذ يتواجد بها العديد من القصور في اغلب أقطار الولاية من المنيعة والقرارة، متليلي الشعانبة، بريان ولعل اشهرها قصور واد ميزاب المتواجد في بن يزقن العطف بونورة الكائنين في مقر الولاية الذي يعود تاريخ بنائهم حسب بعض المؤرخين إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا

الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة إلى جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تملك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات والتقاليد المحمية[27]، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية، مثل صناعة الزرابي، البرنوس.و غيرها.

– **المعالم التذكارية:** إلى جانب المواقع الأثرية، تتوفّر الجزائر أيضا على معالم تُسهم بدورها في إنعاش السياحة الثقافية كما تسهم في التعريف بثقافة وتقاليد هذا البلد ومن بينها "مقام الشهيد"، " تمثال الأمير عبد القادر"، مسجد كتشاوة، "جامع الأمير عبد القادر" وهو مسجد درّس به الكثير من أعلام الأمة منهم الشيخ محمد الغزالي رحمه الله، والبوطي وغيرهم، مسجد الجزائر الأعظم ثالث المساجد من حيث المساحة بعد الحرمين الشريفين الذي هو في قيد الإنشاء، وأيضا جسر سيدي مسيد المعلق بمدينة قسنطينة المشيد[28] منذ سنة 1909م.

– **المتاحف:** يتوجد في الجزائر متاحف يمكن كذلك ان تساهم السياحة الثقافية منها: متحف الآثار القديمة والفنون الإسلامية[29]، متحف الباردو، متحف الجيش ومتحف المجاهد.

ب– أساس السياحة التراثية المادية الفعالة: لتحقيق نشاط سياحي بشكل ناجح فعال وجب توفير سته (06) أسس لا غنى عنها وهي:

01– تقديم العروض السياحة التراثية المادية: ويراد بها مجموعة من المعالم التراثية والطبيعية وعناصر الجذب المختلفة في منطقة معينة، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة النقل، إجراءات السفر ... والتي من شأنه خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة المناطق التراثية.

02– التسويق السياحي للمواقع التراثية (الاشهار) : ولا يتحقق ذلك الا من خلال إشهار المواقع الأثرية المادية، وكذا إبراز نوعية الخدمات السياحية بعناصرها وأجهزتها المختلفة التي تهدف إلى إشباع الراغبين في السياحة[30].

03- وجود رغبة سياسية في الاستثمار السياحة الثقافية المادية: ويقصد بها اهتمام القائمين بالسلطة (الحكومة المركزية و الجماعات الإقليمية) بمختلف الأنشطة المرتبطة مباشرة بالقطاع السياحي، فالاستثمار السياحي لا يخص بناء وحدات فندقية وشبه فندقية ، بل كذلك يخص المساهمة في تحسين مستوي الهياكل القاعدية التهيئة العمرانية والهياكل القاعدية كالنقل والاتصالات ..الخ.

04- وجود الطلب السياحي: أعداد السياح الوافدين إلى مواقع القصد السياحي والمباشرين بشكل فعلي في إشباع رغباتهم عن طريق المشاركة بالأنشطة والفعاليات السياحية واستهلاك الخدمات المقدمة اليهم في تلك المواقع[31].

05-وجود انفاق السياحي: وما يصرفه السائحون على شراء مختلف السلع والخدمات خلال إقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة. وهذا من خلال تنشيط الصناعة التقليدية.

06- تحقيق إيرادات سياحية مرتفعة: وذلك ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السواح وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي، وما يحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران... وغيرها[32].

المحور الثاني: مدى فاعلية الاهتمام بالتراث الثقافي المادي في ترقية الاستثمار السياحي بالجزائر

يعتبر التراث الأثري مصدرا وثروة لاستغلاله في المجال السياحي والاستثمار فيه، حتى يعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، ولن يتأتى هذا إلا بتأهيل المواقع الأثرية لاستقطاب الزوار، تشجيعا للسياحة الداخلية و الخارجية، وهذا سيؤدي إلى أن تأخذ السياحة الثقافية مكانتها في المجتمع. و للمحافظة على هذا التراث سنحاول في هذا المحور الإشارة الى البعد الحضاري والاقتصادي للسياحة التراثية المادية كنقطة أولى، تم البعد الاقتصادي كنقطة ثانية وفق ما يأتي:

أولا: البعد الحضاري والاقتصادي للسياحة التراثية المادية من خلال هذا النقطة نحاول التطرق إلى بعض الجوانب التي تحققها السياحة التراثية، سيما من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، خصوصا في الجزائر، للإمكانيات التي تتوفر عليها، مما يؤهلها لاحتلال مكانة في السوق العالمية للسياحة، و بالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على مستوى الوطني.

أ- البعد الحضاري والاجتماعي للسياحة التراثية: تساهم السياحة في تنمية المجتمع إسهاماً واضحاً مما يحتم التركيز على قطاع السياحة بشكل كبير، من خلال تحسين مستوى المعيشة للفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني، لذلك يمكن القول أن للسياحة دور إيجابي في تحقيق التنمية الاجتماعية المرجوة ، و هو ما نوجزه من خلال العناصر التالية:

1- خلق فرص العمل وحل مشكلة البطالة : يعد قطاع السياحة القطاعات متعدد ومتشعبة النشاطات والفروع، ولها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فهي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تساهم في توفير العديد من مناصب الشغل والعمل بالمنطقة التي تنشأ المرافق السياحية(الفنادق مثلا) أو المرافق المكملة لها، لأن و بمجرد إنشاء فندق سياحي يجب ان يتضمن مرافق أخرى للخدمات: مقهى ومطعم نقل خاص، متاجر حرفية... وغيرها، ينجر عن ذلك فتح العديد من مناصب العمل الدائمة، وبالتالي التخلص من مشكلة البطالة وتبعاتها السلبية على المجتمع(33)، كما يساهم في تشجيع السكان على الاستقرار والحد من هجرة المناطق التراثية إلى المدن، حيث ان اغلب المناطق التراثية تتواجد في المناطق النائية للبلاد مثلا الطاسيلي الهقار...وغيرها.

2- تحسين مستوى معيشة السكان : تنشأ عن النشاط السياحي آثار مباشرة على المواطنين، سواء أكان ذلك على مستوى معيشتهم أو عمى مستواهم الثقافي والأخلاقي، فالسياحة كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى تسعى إلى رفع مستوى المعيشة للمجتمعات، وتحسين نمط حياتهم، و إيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين والوافدين من السياح(34).

من جهة أخرى تنشأ نتيجة الاحتكاك بين السكان المحميين والسياح بمختلف جنسياتهم ودياناتهم صلات وعلاقات تكون لها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين، غير أنها قد تكون سلبية أحيانا أخرى عندما تؤدي إلى تدمير الروابط الأسرية في شقيها الاجتماعي والثقافي، وقد تؤدي إلى ضعف الوازع الوطني في بعض الأحيان[35].

3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي : توجد بعض المؤشرات التي تمكن التنبؤ بدرجة هذا الاستقرار في دول ما، فارتفاع معدل التضخم وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية، كالإجرام، الجريمة وعوامل أخرى، تعتبر عوامل تهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي في الدولة، وبالتالي فإن تطوير وتحديث القطاع السياحي، وما يمكنه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يساهم بشكل كبير في حل المشكلات السابقة وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتماعي للدولة، وتدعيم الثقة بالحكومة، وأو ما يعني تحقيق الاستقرار السياسي[36].

إضافة للأبعاد السالفة الذكر تساهم السياحة التراثية في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع عن طريق عوامل أخرى نوجزها فيما يلي:

- السياحة تقود إلى تحقيق التآلف بين المجتمع والمشروع السياحي، من خلال اختيار الأنماط السياحية التي تتلاءم وطبيعة ظروف البلد، والتي لا تتعارض مع قيم وعادات المجتمع، وتوسع قاعدة المشاركة لأكبر عدد من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين في المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي.

- السياحة تفيد المجتمع من الخدمات التي توفرها المشاريع السياحية من تبليط الطرق وتجميل المناطق كإقامة الحدائق وملاعب الأطفال وكذلك تحسين خدمات الاتصال ومشاريع الصرف الصحي وإنفاق السواح وغيرها.

- السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي الوطني والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتماسك المجتمع بما تتيحه من أشكال التآلف والتعارف[37].

– يعتبر الوعي السياحي أحد العوامل المهمة في رفع الوعي الاجتماعي عند السكان، من خلال الزيارات والرحلات مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجذب السواح من مختلف دول العالم.

– إن الرواج الاقتصادي المتحقق من تطور النشاط السياحي له تأثير يعود بالفائدة المباشرة على الارتقاء بالمجتمع، ويقود السكان إلى التمسك بالسلوكيات والقيم الحضارية الجيدة مثل كرم الضيافة وحسن معاملة الغير.

– السياحة وسيلة هي وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة.

– السياحة تقود إلى التطور الاجتماعي بين أفراد المجتمع في الدول المستقبلة للسائحين نتيجة الاحتكاك المباشر بين السائحين وبين أفراد المجتمع سواء في أماكن الإقامة كالفنادق وغيرها أو في المطاعم والمحلات التجارية وأثناء التجول، ويأخذ هذا التطور أشكال مختلفة مثل اكتساب أفراد المجتمع لعادات وقيم سليمة من السائحين كاحترام القوانين والنظام وآداب السلوك.

– السياحة الداخلية تدعم النسيج الوطني للمجتمع بالاحتكاك المباشر بين أبناء المجتمعات المحلية، وتؤدي إلى تماسك الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية في المجتمع وتعمل على تعزيز وحدة التراب الوطني.

ثانيا: البعد الاقتصادية للسياحة التراثية المادية ان الاهتمام بالتراث الثقافي المادي والسياحة يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي هائل على الاقتصاد الوطني اذا هنالك فوائد اقتصادية عديدة، نذكر منها:

01– **جلب رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول، و الإيرادات الأخرى كإيراد الفنادق من قبل السائحين، إضافة إلى

الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة أو من خلال بيع المنتجات الوطنية و السلع و المواد الفولكلورية للسائح[38] . وتظهر الإحصائيات المتعلقة بالسياحة الأثر الاقتصادي لها في زيادة الإيرادات السياحية من النقد الأجنبي، حيث أن دخل السياحة أصبح يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لازيد من 38% من دول العالم.

03- تحصيل الإيرادات من الضرائب الموظفة على النشاط السياحي بالمناطق التراثية: تستفيد خزينة الدولة سنويا من مئات الملايين من الإيرادات المتأتية من الضرائب على النشاط السياحي والخدمات ذات العلاقة بمناطق التراث المادي مثل الخدمات الفندقية والمطاعم والضرائب على الموانئ الجوية ومواقف السيارات والضريبة على الدخل وغيرها من الرسوم الجبائية[39].

كما ان السائح مقتنع بأن هذه الأموال سوف تنفق في سبيل تطوير الاهتمام بالمواقع الأثرية والتاريخية ، حيث تعتبر الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدراً مهماً لميزانية الدولة وبالخصوص لأغراض تطوير هذا النوع من السياحة والمؤسسات الخدمية التابعة لها.

04- تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية: تساهم الحركة السياحية في التأثير المباشر والغير المباشر على عديد من القطاعات الأخرى نذكر منها:

04-1- قطاع النقل: يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية و الجوية و البحرية هذا ما سيؤدي إلى زيادة مداخيل هذه الأخيرة، كما أنه يجب أن تكرس الاستثمارات للتوسيع و تحسين الطرقات و تسهيل الوصول إلى المناطق البعيدة التي من شأنها، تشجيع السياحة في البلد.

04-2- قطاع الصحة: يوظف قطاع السياحة في مراكز الراحة كالحمامات المعدنية و الأماكن العائلية ممتهني قطاع الصحة، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة. و يمكن في بعض الأحيان الجمع بين السياحة التراثية والصحية.

04-3 – قطاع التجارة : و هذا من خلال اقتناء السواح للسلع و الخدمات الاستهلاكية كالمواد الغذائية والأواني والألبسة والأفرشة و الصناعات التقليدية عموما وغيرها من المقتنيات التي تمتاز بها كل منطقة(40). وتبين من الدراسات أن السائحين يحتفظون بجزء كبير من ميزانياتهم للإنفاق على المشتريات في الدول التي يزورونها، خصوصاً منتجات الصناعات والحرف اليدوية، لذلك يجب على الدولة الاهتمام بهذه الصناعات والحرف وتقديم الدعم اللازم لها

05- المساهمة في تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق: في حالة قيام الدولة بالاستثمار في المواقع السياحية التراثية عبر كافة المناطق المختلفة من الوطن، فإن هذا يؤدي حتما إلى تنمية و تطوير هذه الأقاليم بشكل متوازن؛ أي أنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة لبعض فئات المجتمع، و تحسين مستوى المعيشة، و كذا استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في هذه الأقاليم، الى جانب تنمية و تطوير مجتمعات حضارية جديدة و إعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع(41).

خاتمة:

ان الاستثمار في التراث الثقافي المادي يعد مصدرا هام وثروة كبيرة لو احسن استغلاله في المجال السياحي ، تساهم في نمو الاقتصاد الوطني من خلال ما تجلبه من العملة الصعبة، و انتعاش للقطاعات الأخرى، كالنقل و الصحة الفندقة الثقافة و غيرها، فالدول المتقدمة حققت أرقام قياسية في المداخيل السياحية ، بل هناك دول تعتمد على هذا النوع من السياحة الى حد كبير ما انعكس إيجابيا على ميزان مدفوعاتها و حل بعض مشكلها الاقتصادية و الاجتماعية ، ولن يتأتى هذا إلا بتأهيل المواقع الأثرية والمعالم التاريخية والطبيعة ولاستقطاب الزوار تشجيعا للسياحة الداخلية و الخارجية.

فالجزائر وبما تزخر به موروث ثقافي مادي يعد فريد من نوعه يمتاز بتنوعه وتناغمه، فكل منطقة من الوطن تمتاز بمميزات مختلفة عن أخرى، فالتراث المادي المتواجد في منطقة الطاسيلي بالجنوب يختلف عن ما هو في مناطق القبائل بالشمال وما هو تواجد في منطقة واد ميزاب مختلف عن ما هو في واد سوف وغيرها. ان

هذا الكنز الثقافي المادي الذي تملكه الجزائر يسمح لها بالدخول في عالم السياحة وعلى المستويات عالمية، كما يعد دلالة قاطعة على صمود إنسانها وتضحياته في الحفاظ على تراثه وشاهد على تاريخها.

غير أنّ ولوج الجزائر في عالم السياحة واعتمده كحل بديل للاقتصاد البترولي المتذبذب يتطلّب المزيد من التخطيط ووضع برنامج وطني شامل وعلى كافة المستويات العامة الخاصة، مع الحرص على مواصلة استكشاف التراث المادي الوطني وترميمه وتطويره وجعله جزءاً من حياة المواطن والاقتصاد الوطني والمحلي، وتنميتها باعتبارها جزءاً أساسياً مكوناً للتنمية المستدامة.

ولعل من اهم توصيات التي يمكن الخروج بها:

- ✓ **إشهار المورث الثقافي المادي:** العمل على الإشهار بوجود هذه المواقع عن طريق القيام بإعلانات وإصدار النشرات السياحية والمجلات من أدلة، خرائط، وأفلام قصيرة، ونشرها في كافة وسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية، وعلى مستوى كافة السفارات والقنصليات المتواجدة في الخارج، من اجل التعريف بالتراث الثقافي المادي من مواقع ومعالم تاريخية ومعالم طبيعية والمناطق المجاورة بها التي تزخر بها الجزائر، بالإضافة الى إشهار الفنادق المتواجدة بها.
- ✓ **مواصلة استكشاف المورث الثقافي المادي:** وذلك الا بسماح للباحثين سواء من الجامعات الوطنية او بالشراكة مع الجامعات الخارجية او المخابر البحث المتخصصة في علم الأثار والتنقيب وغيرها من تخصصات ذات الصلة، للقيام بالأبحاث والدراسات في المناطق المكتشفة أو الغير مكتشفة.
- ✓ **صيانة المورث الثقافي المادي وحمايته:** واقع الحال تسعى الدولة جاهدت الى صيانة العديد من المعالم الأثرية سواء بدعم من الدولة او المنظمات العالمية كترميم حي القصبة ومسجد العتيق " كتشاوة " وغيرها من المعالم، الا ان ذلك غير كاف سيما ان العديد من المواقع الأثرية عرضت للعوامل الطبيعية كالفيضانات وغيرها او عوامل بشرية كالنهب والبناء الفوضوي التلوث البيئي في محيط بعض

المعالم ورغم وجود نصوص قانونية تنظيمية رادعة، ومع ذلك وجب القيام بالاحتياطات التالية:

- تنفيذ الصارم النصوص التشريعية والتنظيمات المنظمة بحماية التراث الثقافي والبيئة والبنايات الفوضوية وتخريب المعالم الثقافية.
- يجب المحافظة الموروث الثقافي المادي من خلال إدخال التحسينات والإبقاء على حالتها الأصلية بقدر الإمكان حيث أن المحافظة على هذه المواقع تزيد من الوعي بالخلفيات التاريخية والثقافية وتمكن الزوار من فهم ماضي البلاد الحافل وتطورها التاريخي.
- تسييج المواقع الاثرية و تزويدها بباب لتنظيم الدخول الى المواقع الأثرية.
- وضع لافتات شارحة لمكونات الموقع عند مدخله مع تزويدها بنبذة تاريخية عن المكان و تحديد كيفية المسار في الموقع حتى لا تكون الزيارة عشوائية خاصة في غياب المرشد السياحي.
- وضع فرق خاصة تسهر على سلامة ونظافة الموقع.
- إنشاء متاحف محلية خاصة بالمواقع تعرض بها أشرطة وثائقية عن تاريخ المنطقة .
- إعادة تشكيل اللقى والأدوات التي لم يبق لها أثر إلا في صور الأرشيف أو الكتب و المراجع القديمة إحياءاً للحرف و الصناعات التقليدية القديمة.
- القيام بالتصوير والمسح الضوئي المتقدم حول المعالم التاريخية وحفظها كمرجع للصيانة، سيما و ان بعض المعالم تزول بفعل العوامل الطبيعية، او بفعل تخريبي(نافورة عين الفوارة سطيف).

✓ **القيام بالجرد الالكتروني الوطني للمورث الثقافي المادي وعرضه على الجمهور:** وذلك بالقيام بعملية جرد شاملة لجميع المعالم الاثرية والتاريخية والطبيعية والدينية والمعمارية المتواجدة في كافة القطر الوطني، وحصره في قاعدة بيانات موحدة على مستوى وزارتي الثقافة والسياحة، على ان يتم فتح الباب امام الجمهور للاطلاع لتعريف بالمورث، مما يسهل على الباحثين للقيام بالدارسات العلمية من

جهة، وكذا جعله فرصة أمام السواح بمعرفة واختيار الأماكن الراغب السفر اليها لاكتشافها عن قرب وليس عبر صور جامدة.

✓ **توفير الهياكل القاعدية بالقرب من المعالم السياحية:** ضرورة إنشاء أماكن خاصة قرب الموقع حتى يستطيع الزائر الإقامة المؤقتة الأكل و الراحة و توفير النقل العمومي لتسهيل التنقلات مثل فتح محلات خاصة بالصناعات التقليدية سواء في مجال الحلي والنسيج و غيرها.

✓ **تكوين الدوري للمرشدين سياحيين:** ويقتضي ذلك بالتوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي لرفع مستوى الخدمات السياحية. وكذلك من اجل إعلامهم بمكونات الموقع و ما يحيط به من معالم الثقافية وتوعيتهم بمخططات الحكومية، وكيفية تنسيق بين الوكالات السياحية ، وكذا توعيتهم بضرورة التوفيق بين متطلبات العالم السياحي والمحافظة على المورث الثقافي وفق منهج محافظ وملتزم متماشيا مع مقاييس التحضر الفعلي ويقف في وجه ما يسمى بالعولمة الثقافية من الانتشار والتعامل معها بشكل سليم.

✓ **تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي:** وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية الثقافية كتذكارات السياحية، او زرابي، فخار....غيرها.

✓ **دعم الحكومة للاستثمار في السياحة الثقافية:** وذلك بتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الأعمال لاجتذاب رؤوس الأموال باتجاه الفرص المربحة، وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي ،فضلا عن تطوير التسهيلات الإدارية واختصار الوقت والإجراءات اللازمة في اطار من الشفافية لإجازة المشاريع السياحية.

✓ **نشر السياحة الثقافية في المجتمع:** وذلك بالعمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية المحافظة على الموروث الثقافي المادي واللامادي الذي يعكس حضارته وعمقه التاريخي، وكذلك توعيته بأهمية النهوض بقطاع السياحة الذي يعد مصدر هام لدخل الفرد والمجتمع.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) – ابن منظور، لسان العرب: ت ث، المجلد الثاني، الجزء 6، دار صادر، بيروت، ص 4132–4136.

(2) نفس المرجع، ص 4165.

(3) – الموقع الإلكتروني المعاني لكل رسم معنى:

https://www.almaany.com

(4) – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الموقع الإلكتروني:

http://www.unesco.org

(5) – فريدريك معتوق، مدخل الى سيسيولوجيا التراث، دار الحداثة، ط1 ، بيروت، ص06

(6) – الأمر 67–281 المؤرخ في 20 /12/ 1967، المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والأثار التاريخية والطبيعية، ج.ر، ع7، الصادر 01/23/ 1968، ص70.

(7) – قانون رقم 98–04 المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 17 يونيو 1998، ص03.

(8) – نفس المرجع ، ص 04.

(9) – مصطفى عمر حمادة، علم الإنسان مدخل الدراسة للمجتمع والثقافة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص205.

(10) – السيد عبد العاطي السيد، المجتمع والثقافة الشخصية دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 14

(11) – انظر المادة 17 من قانون 98–04، السابق ذكره، ص 06.

(12) – انظر المادة 28 من قانون 98–04، السابق ذكره، ص 08.

(13) – انظر المادة 41 من قانون 98–04، السابق ذكره، ص 10.

(14) عبد الكريم عزوق، التراث الأثري، مفهومه، أنواعه، أهميته، حمايته واستغلاله كثروة اقتصادية، جامعة الجزائر، 2016، ص 03.

(15) انظر المادة 50 من قانون 98-04، السابق ذكره، ص 11.

(16) نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادى السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (د-ت)، ص29.

(17) عبلة عبد الحميد بخاري، مقدمة في اقتصاديات السياحة، اقتصاديات السياحة، 2012، ص04

(18) ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار هزان لنشر والتوزيع، عمان 1997؛ ص 22.

(19) عمراني عبد النور قمار، دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر غرداية نموذجا وتجربة سلطنة عمان، الملتقى الدولي الثاني للسياحة الصحراوية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 11 و12 مارس 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة بسكرة، ص 09.

(20) في 1982 أدخلت اليونسكو الموقع في قائمة التراث العالمي وفي 1986 محمية الإنسان والبيوسفير حيوانات نادرة في طريق الانقراض وجدت ملاذا في المنطقة كالأروية (الضأن البربري) وأنواع عديدة من الغزال والفهود وحيوانات أخرى. وبعد أن صنفتها اليونيسكو ضمن الإرث التاريخي الوطني في يوليو 1972،

(21) https://ar.wikipedia.org/wiki/تينيهنان

(22) عيسى لصلج، مدينة جميلة الأثرية بسطيف تستقطب آلاف السياح، جريدة الفجر، نشر يوم 30 - 06 - 2010

(23) الموقع الإلكتروني للقدس العربي:

http://www.alquds.co.uk/?p=680000

(24) علي مرباح، "إيمدغاسن "..حكاية تاريخ بين الإهمال والتهميش، جريدة اليومية الايام الجزائرية، نشر يوم 12 – 05 – 2013

(25) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO.), liste du patrimoine mondiale, http://whc.unesco.org/fr/list/565, consulté le 27/02/2016.

(26) – علي حيدر و آخرون، إبراز خصوصية العمرانية و المناخية في التخطيط المجالي بالمناطق الصحراوية (مدينة ورقلة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة دولة في التسيير و التقنيات الحضرية– تخصص تسيير المدن– كلية العلوم والهندسة المسيلة جوان 2002، ص 10.

(27) نفس المرجع، ص 11.

(28) هو جسر معلق يعبر وادي الرمال والذي يشكل نقطة التقاء بين كتلتي مدينة قسنطينة من نهج القصبة وصولا إلى مستشفى قسنطينة. بدأ البناء من طرف المهندسين الفرنسيين رابي وسويلار سنة 1909، واستغرق بناء المشروع 3 سنوات.

(29) أنشئ المتحف سنة 1838 بعد ثماني سنوات من سقوط العاصمة بيد المستعمر الفرنسي وهو من هذه الناحية يعتبر من أقدم المتاحف الجزائرية و الإفريقية. ودشن رسميا بعد ذلك بستين سنة أي 1897. / المصدر: http://www.radioalgerie.dz

(30) – الشاهد إلياس، التسويق السياحي كسبيل لتنشيط القطاع السياحي ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس والعشرون، ص 125

(31) – مروان صحرواي، التسويق السياحي اثره على الطلب السياحي حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أي بكر بلقايد تلمسان ، 2011 /2012، ص 34

(32) – صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2010/2011، ص 57 ص67

(33) – فلاق علي، التنمية السياحية وأثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، العدد 6، مارس 2012 ، ص 75.

(34) – مصطفى يونسي، دور و أهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – حالة الجزائر–، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عشور الجلفة، العدد 13، 2013، ص 231.

(35) – صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية، باتنة، نوقشت 2011، ص 157

(36) – مصطفى يونسي، مراجع سابق، ص 321.

(37) – نفس المرجع، ص 322.

(38) – يحي سعيدي، سليم العمروي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية– حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد، العدد 36، 2013، ص101.

(39) – حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011–2012، ص 141.

(40) – عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير علوم تسيير، جامعة الجزائر ، 2005–2006، ص20.

(41) – يحي سعيدي، سليم العمروي، مرجع سابق، ص 101.